الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/36/MNG/1

الجمعية العامة

Distr.: General
14 February 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والثلاثون
4-15 أيار/مايو 2020

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

منغوليا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبّر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.20-02312(A)
2002312

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- عملية إعداد القرير الوطني

1- جرى تجميع هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات التي تدخل ضمن الاستعراض الدوري الشامل، على النحو المنصوص عليه في مقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17. وقبلت منغوليا تنفيذ 150 توصية من الجولة السابقة.

ألف- المنهجية

2- وافقت حكومة منغوليا، كمتابعة للجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، على خطة العمل المعدّة لتنفيذ التوصيات بموجب القرار الحكومي رقم 204 الصادر في 11 نيسان/أبريل 2016. وبغية رصد التقدم المحرز في عملية التنفيذ، أنشئ بموجب المرسوم رقم 112 الصادر عام 2016 عن رئيس الوزراء مجلس يضم أعضاء عُينوا بحكم منصبهم (مجلس غير تنفيذي) ويرأسه وزير العدل والداخلية. ويتألف المجلس من أمناء دولة من 11 وزارة، ومن أربعة رؤساء وكالات، وثمانية ممثلين عن المجتمع المدني. وعمل مدير قسم المعاهدات الدولية والقانون الدولي في وزارة الشؤون الخارجية، ومدير قسم المعاهدات والقانون والتعاون في وزارة العدل والداخلية بوصفهما أميني المجلس. وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمجلس في ضمان تنفيذ خطة العمل وإجراء مناقشات بشأن التقدم المحرز على صعيد التنفيذ في بداية كل سنة، فضلاً عن تقديم التقارير الخاصة بهذه العملية إلى مجلس الوزراء وعرض مقترحات بشأن التدابير الإضافية الواجب اتخاذها. وعقد المجلس ذو الأعضاء المعيّنين بحكم منصبهم اجتماعه الأول في كانون الثاني/يناير 2017. وتقرّر إنشاء مجالس فرعية في الوزارات من أجل تحسين عملية التنفيذ. فنُفذ القرار على هذا الأساس. وتُعقد في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام اجتماعات منتظمة للمجلس ذي الأعضاء المعيّنين بحكم منصبهم تليها في شهر شباط/فبراير مناقشات بشأن التقدم الذي يحرزه مجلس الوزراء على صعيد التنفيذ.

باء- المناقشات بين المنظمات وعملية التشاور مع المجتمع المدني

3- فور اعتماد الحكومة خطة العمل المعدّة لتنفيذ التوصيات، نُظم اجتماع تشاوري مشترك للجهات الحكومية وغير الحكومية في كانون الأول/ديسمبر 2016 نوقشت فيه منهجيات العمل وأساليبه الواجب اتباعها لوضع الخطة موضع التنفيذ. وأثناء عملية التنفيذ، شارك ممثلون عن منظمات المجتمع المدني على نحو منتظم في اجتماعات المجلس ذي الأعضاء المعيّنين بحكم منصبهم وأعربوا عن آرائهم بوصفهم أعضاء في هذا المجلس.

4- ونظمت الحكومة بالتعاون مع منتدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا اجتماعات إقليمية في أربع محافظات في كل من المنطقة الغربية والشرقية والوسطى ومنطقة غوبي. وحضر هذه الاجتماعات ممثلون عن الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمواطنين. وقدّم ممثلو الحكومة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا ومنتدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، في كل اجتماع إقليمي، عروضاً منفصلة بشأن التقدم المحرز على صعيد تنفيذ التوصيات تلتها مناقشات.

5- وشاركت الحكومة ومنتدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا في عقد اجتماع تشاوري بشأن تقرير منتصف المدة المتعلق باستعراض تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، في 17 أيار/مايو 2018 في أولان باتار. وفي أيلول/سبتمبر 2019، شاركت المنظمات الحكومية مشاركة نشطة وبتمثيل واسع في الاجتماع الذي قُدم فيه التقرير المتعلق

بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الذي أعده منتدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بغية تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان.

6- وتولت وزارة العدل والداخلية تنسيق إعداد التقرير الوطني الثالث، بمشاركة عدد من الوزارات والوكالات بما فيها وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العمل والحماية الاجتماعية ووزارة التعليم والثقافة والعلوم والرياضة ووزارة الصحة ووزارة التعدين والصناعات الثقيلة ووزارة البيئة والسياحة ووزارة الإعمار والتنمية الحضرية ووزارة الطرق وتطوير النقل، وجهاز الشرطة الوطنية، وأمانة اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، عقدت حكومة منغوليا جلسة حوار تبادلت فيها الآراء مع عامة الناس والمنظمات غير الحكومية في 24 كانون الثاني/يناير 2020 في وزارة الشؤون الخارجية.

ثانياً- إجراءات المتابعة بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة في الجولة السابقة

7- وفقاً للقرار المعتمد في مجلس حقوق الإنسان، يعرض الفصل الثاني حالة الجهود التي بذلتها حكومة منغوليا والتقدم الذي أحرز فيما يخص إجراءات متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل ولا سيما تلك الصادرة في الجولة السابقة والتي وافقت منغوليا على متابعتها.

ألف- التدابير المنفذة تنفيذاً كاملاً

فيما يخص إلغاء عقوبة الإعدام (التوصيات - 108-2 و108-3 و108-22 و108-62 و108-63 و108-64 و108-65 و108-66 و108-67 و108-68 و108-82)

8- من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في **البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، ألغت منغوليا عقوبة الإعدام من قانونها الجنائي الجديد منذ 1 تموز/يوليه 2017.

فيما يخص منع التعذيب (التوصيات - 108-7 و108-35 و108-71 و108-74 و108-75 و108-76 و108-80)

9- اعتُمد القانون المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 23 كانون الثاني/يناير 2020. وهو يضع إطاراً قانونياً لاستحداث آلية وطنية ترمي إلى منع التعذيب ويحدد الأدوار التي يؤديها عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا والوحدة المعنية باتخاذ الإجراءات المستقلة لمنع التعذيب.

10- وصُنف "التعذيب" في المادة 21-12 من القانون الجنائي الجديد بوصفه "جناية" من الناحية التشريعية. وتحدّد المادة 1-9 من قانون الإجراءات الجنائية مبدأ حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، بينما تنص المادة 16-12 على استبعاد الأدلة التي انتُزعت تحت التعذيب وعلى استخدامها عوضا عن ذلك كأدلة لحلّ جريمة التعذيب. وتكلّف الفقرة 4 من المادة 6-1 من هذا القانون المدّعين العامين بتعيين الجهة المختصة في تسجيل القضايا المتعلقة بالأفعال المرتكبة على يد ضباط وكالة الاستخبارات وجهاز الشرطة وهيئة مكافحة الفساد وفي التحقيق فيها.

11- وقد أُدرجت عناصر تدريبية بشأن منع التعذيب وسائر ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة في البرنامج التدريبي الاعتيادي الذي صُمم من أجل القضاة والمدّعين العامين وضباط وموظفي

جهاز الشرطة الوطنية والهيئة المستقلة لمكافحة الفساد ووكالة الاستخبارات العامة والمركز الوطني للصحة العقلية.

12- وعلى سبيل المثال، يُجرى في إطار الدروس السنوية لتجديد التدريب و/أو اكتساب المؤهلات المهنية، التي تعطى بما يتفق مع "خطة التدريب العامة لتحسين معارف ومهارات ضباط الشرطة والقوات الداخلية"، تدريب خاص على جريمة التعذيب وسائر ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يوفره مدرّبون وموظفون من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا مؤهلون للتدريب على حقوق الإنسان. وبالتالي، في عام 2016، نُظمت سبع دورات تدريبية من هذا القبيل تلقّى فيها 331 ضابطاً ما مجموعه 14 ساعة تدريب. وفي عام 2017، نُظمت ثماني دورات تدريبية تلقّى فيها 196 ضابطاً 16 ساعة تدريب، وفي عام 2018 أجريت 18 دورة تدريبية ضمّت ما مجموعه 36 ساعة من أجل 139 1 ضابطاً. فشارك في المجموع 666 1 ضابطاً في 33 درساً من الدروس التدريبية التي شملت 66 ساعة.

13- وموضوع حقوق الإنسان مدرج في المنهاج الدراسي لجامعة الشؤون الداخلية التي تدرّب موظفي الشرطة الوطنية، ومراقبة الحدود، والوكالة العامة لتنفيذ قرارات المحاكم، والوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ.

14- وإضافة إلى ذلك، جرى تدريب 120 محامياً على موضوع "الإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان" في إطار برنامج الإعداد المتواصل للمحامين الذي تديره نقابة المحامين في منغوليا.

15- وفضلاً عن ذلك، أُدرجت مؤخراً دروس عن حقوق الإنسان في منهاج التأهيل المهني لموظفي الخدمة المدنية على نحو ما نص عليه قانون الخدمة المدنية المعدّل/2018.

16- وأعيد بناء 11 مركزاً من أصل 26 من مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة العاملة في جميع أنحاء البلد قبل عام 2016 وثمانية بعد عام 2016. وبينما أعيد بناء 19 مركزاً من مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، جرى ترميم سبعة منها وفقاً للمعايير السارية. وتستوفي مرافق الاحتجاز المشيدة والمرممة مؤخراً كامل المتطلبات الأساسية الخاصة بالزنزانات والمرافق المشار إليها في المادة 9 من "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" التي وضعتها الأمم المتحدة. ووفقاً لقانون إنفاذ قرارات توقيف المشتبه فيهم والمتهمين واحتجازهم، زادت مساحة الزنزانات التي جرى تغييرها مؤخراً من 2,5 متر مربع إلى 3-3,5 متر مربع في المتوسط بما يفسح المجال لدخول الضوء الطبيعي إليها ويتيح تهويتها بشكل كامل.

فيما يخص حماية حقوق ومصالح السكان الضعفاء من قبيل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين (التوصيات – 108-146 و108-147 و108-148 و108-149 و108-152 و108-153 و108-154 و108-155 و108-156 و108-157 و108-158)

17- قامت الدولة في مجال حقوق الإنسان والتنمية والحماية الاجتماعية باعتماد وتنفيذ سياسات بشأن التنمية السكانية، وقانون حقوق الطفل وحماية الطفل وخدمات رعاية الطفل؛ وقانون دعم النهوض بالشباب؛ قانون المسنين؛ والقانون المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن برامج للنهوض بالأطفال وحمايتهم، وبرنامج وطني لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بهم وإشراكهم، وبرنامج وطني للنهوض بالشباب والمواطنين المسنين وحمايتهم، والبرنامج الوطني للحد من البطالة والفقر. وترمي هذه القوانين إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بمختلف الفئات السكانية وتستند إلى مبدأ المشاركة المتساوية في الحياة الاجتماعية وحظر التمييز.

18- ووفقاً للبيانات الصادرة في نهاية عام 2018 عن المكتب الوطني للإحصاء، هناك 105,6 آلاف شخص من ذوي الإعاقة في منغوليا، من بينهم 47,0 ألف شخص مصاب بإعاقة خلقية و58,7 ألف شخص مصاب بإعاقة مكتسبة. و10,8 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة مصاب بإعاقة بصرية، و11,9 في المائة بإعاقة في النطق والسمع، و20,4 في المائة بإعاقة حركية، و19,2 في المائة بإعاقة عقلية، و6,8 في المائة بإعاقات مرافقة. وأنشئت في عام 2018 الوكالة العامة للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها الوكالة الحكومية المنفّذة.

19- وعملاً بقرار الحكومة رقم 200 الصادر عام 2016، أنشئت اللجنة المعنية بصحة الأطفال ذوي الإعاقة وبتعليمهم وحمايتهم اجتماعياً، وهي مسؤولة عن تنسيق ورصد الأنشطة الرامية إلى تحديد ما إذا كان الطفل مصاباً بإعاقة وإلى إشراك الأطفال ذوي الإعاقة في الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وتتولى اللجنة مهامها في جميع أنحاء البلد بفضل لجانها الفرعية القائمة في 21 محافظة و9 مقاطعات.

20- وفي أيار/مايو 2019، افتتحت حكومة منغوليا بالتعاون مع حكومة جمهورية الصين الشعبية "مركز إعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة والنهوض بهم" الذي يتحلى بالقدرة على توفير العلاج لإعادة تأهيل 250 طفلاً داخل المركز وعلى توفير الخدمات اليومية لإعادة تأهيل 250 طفلاً إضافياً خارج المركز. ويُفترض أيضاً أن يجري في عام 2021 تدشين "المجمع الرياضي ذي المرافق الخاصة المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة" بمساعدة حكومة جمهورية الصين الشعبية.

21- ويُفترض أن تُنشأ مراكز للتنمية الإقليمية في 6 محافظات من بينها هوفد وكوفسغول ودورنود ودوندغوبي وأركنغاي وداركان - أول، بفضل قروض مرنة من مصرف التنمية الآسيوي.

22- وتحققت نتائج إيجابية بفضل المبادئ التوجيهية لدعم الأطفال ذوي الإعاقة في الانتفاع بالخدمات التعليمية، وبفضل عملية إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس على النحو المحدد في "المبادئ التوجيهية لتوفير الدعم الإنمائي الشامل للأطفال ذوي الإعاقة" التي أُقرت في عام 2018 بموجب الأوامر الوزارية المشتركة A/304 وA/699 وA/460 الصادرة عن وزير العمل والحماية الاجتماعية، ووزير التعليم والثقافة والعلوم والرياضة، ووزير الصحة.

23- وفي إطار مشروع "تعزيز المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة المقيمين في مدينة أولان باتار"، جرى إعداد 41 مدرباً وطنياً على "التدريب في مجالي الإعاقة والمساواة"، وهو الأول من نوعه، بغية إذكاء وعي الجمهور العام بمسألة الإعاقة وتغيير المواقف إزاءها. وجميع المدربين هم أنفسهم أشخاص ذوو إعاقة بما يضفي طابعاً خاصاً على هذه الدورات التدريبية التي تختلف عن سائرها لأنّ المدربين يستندون في صفوفهم إلى تجربتهم الشخصية. وأجريت هذه الدورات التدريبية أكثر من 300 مرة منذ عام 2017، وخضع فيها 200 10 شخص للتدريب.

24- ووفقاً للتقرير السنوي الصادر عام 2018 عن المكتب الوطني للإحصاء، يوجد في منغوليا 663 10 طفلاً مصاباً بإعاقة دون الثامنة عشرة من العمر. ويتابع 518 6 طفلاً منهم دراستهم في مدارس ثانوية عامة بمن فيهم 740 1 طفلاً ملتحقاً بمدارس خاصة. وهناك 585 1 طفلاً مصاباً بإعاقة لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدرسة بعد (أعمارهم بين سنتين و5 سنوات) ومن بينهم 076 1 طفلاً ملتحقاً بالحضانة للعام الدراسي 2019-2020.

25- وأوشكت وزارة التعليم والثقافة والعلوم والرياضة على الانتهاء من وضع الخطة الرئيسية لقطاع التعليم المزمع تنفيذها في الفترة 2021-2030. وتتناول الخطة الرئيسية الحاجة إلى توفير التعليم الجامع والمنصف للأطفال ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، جرت الموافقة على 10 قواعد و3 معايير ذات صلة

بموجب أمر من وزير التعليم والثقافة والعلوم والرياضة. فعلى سبيل المثال، جرت الموافقة على "القاعدة التي تنظم التحاق الأطفال ذوي الإعاقة على نحو جامع ومنصف بالمدارس الثانوية العامة" في عام 2019 بموجب الأمر A/292 الصادر عن وزير التعليم والثقافة والعلوم والرياضة ويجري حالياً إعداد توصيات لتنفيذ هذه القاعدة.

26- وخلال العام الدراسي 2018-2019، طُبعت الأدلة وموارد التعليم والتعلم اللازمة في 700 29 نسخة، ووُزعت على جميع المدارس الثانوية العامة في البلد ومراكز التعلم مدى الحياة واستُخدمت للدورات التدريبية، وذلك في إطار مشروع نُفذ بالاشتراك مع "جيكا" وهي وكالة التعاون الدولي اليابانية. وإضافة إلى ذلك، جرت مراجعة المناهج التدريبية المتّبعة في المدارس المخصصة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية، ونُظمت دورات تدريبية في هذا الشأن.

27- وجرى التركيز بوجه خاص على تعزيز انتفاع النساء ذوات الإعاقة بخدمات رعاية الصحة الإنجابية على نحو ما يظهر في البرنامج الوطني المعنون "صحة الأمّ والطفل والصحة الإنجابية". وبدعم من منظمة الصحة العالمية، زُود قسم الولادة في العاصمة والمركز الوطني لصحة الأم والطفل بأسرّة لإجراء فحوص طبية للنساء ذوات الإعاقة. وستزوَّد جميع المحافظات بالأسرّة نفسها في عام 2020.

28- ويوفّر القانون المعدّل المتعلق بالطرقات السريعة الصادر عام 2017 إطاراً قانونياً لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في السفر، فيعفيهم من الرسوم الواجب دفعها عند استخدام الطرقات السريعة ومرافق الطرق. وتوفّر "القاعدة المتعلقة ببدء أعمال بناء الطرقات السريعة ومرافق الطرق وبمواصلتها وطلب إجرائها"، التي جرت الموافقة عليها في عام 2018 بموجب الأمر 49 الصادر عن وزير تطوير الطرق والنقل، الإطار القانوني لتمثيل المنظمات المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في فرق العمل التي جرى تعيينها لطلب بناء الطرقات السريعة ومرافق الطرق.

29- ومن أصل 207 1 مراكب مسجلة في نظام خدمات النقل العام، تتحلى 56 مركبة بأرضية منخفضة وسلالم مناسبة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا يعادل 4,6 في المائة فقط من مجموع مراكب النقل العام. وحرصاً على استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال والنساء من خدمات النقل العام، أقرت الحكومة "السياسة الحكومية المتعلقة بقطاع النقل بالسيارات (2018-2026)" بموجب المرسوم 321 الصادر عام 2018.

30- وقامت شركة "السكك الحديدية في أولان باتار"، وهي شركة مساهمة منغولية روسية، بتجهيز قاطرة الركاب رقم 482 على نفقتها الخاصة كي تكون مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع المعيار MNS 5876:2012 ويتيح للأشخاص ذوي الإعاقة السفر بشكل مريح ومستقل. وقد تغير في المجتمع فهم الناس لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الضعفاء وموقفهم من حمايتها مما يتيح لقطاع الطرق والنقل توفير الخدمات بسرعة إلى هؤلاء الأشخاص. فعلى سبيل المثال، وَضعت حافلات النقل العام التي تربط فيما بين المدن علامات على المقاعد الأولى والثانية تبيّن أنها مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والركاب الذين يصطحبون أولاداً تقل أعمارهم عن 3 سنوات والنساء الحوامل، كما إن نظام شراء التذاكر عبر الإنترنت المتاح على الموقع www.transdep.mn يتيح للركاب حجز هذه المقاعد المزودة بعلامات مسبقاً.

خفض معدل وفيات الأمهات والرضع

31- مع خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباعه بحيث انتقل من 199 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حيّ في عام 1990 إلى 26 حالة لكل 000 100 مولود حي في عام 2015، وخفض معدل وفيات

المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة أربع مرات في عام 2015 مقارنة بعام 1990، باتت منغوليا أحد البلدان التسعة في العالم التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص صحة الأم والطفل.

32- وأدّت السياسات التي اعتمدتها حكومة منغوليا والقرارات التي اتخذتها دوراً حاسماً في تحقيق هذا النجاح. فعلى سبيل المثال، أُعدت شتى وثائق السياسات من قبيل البرنامج الوطني بشأن "الصحة الإنجابية" (2012-2016)، و"الاستراتيجية الخاصة بصحة الأم والطفل" (2011-2015)، و"استراتيجية توفير الرعاية المبكرة الأساسية للمواليد الجدد" (2014-2020)، و"برنامج مراقبة المواليد الجدد وفحصهم" (2014-2020)، و"إرضاع الأطفال"، و"المعالجة المتكاملة لأمراض الطفولة"، و"برنامج التطعيم الموسع"، والبرنامج الوطني المعنون "ضمان نماء الطفل وحمايته"، و"الاستراتيجية الوطنية لتحسين صحة الأم والطفل"، و"استراتيجية ضمان حياة صحية للأطفال"، وغير ذلك، وجرى تنفيذها خطوة خطوة.

33- ومن أجل تحسين جودة خدمات التنظيم الأسري وإمكانية الاستفادة منها، ازدادت نفقات الميزانية المخصصة لوسائل منع الحمل تدريجياً من 85 مليون توغريك في عام 2009 إلى 1,8 مليار توغريك في عام 2019، مما أتاح لكل امرأة الاستفادة من خدمات الرعاية الإنجابية والتنظيم الأسري سواء داخل العائلة أو في المراكز الصحية الواقعة في "السومات" (وهي وحدات إدارية) والقرى.

34- وللحدّ من احتمال حدوث تأخير في تقديم خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل بسبب المساحة الشاسعة لأراضي منغوليا ووجود بعض السكان في مناطق ريفية نائية، نفذت حكومة منغوليا بالاشتراك مع حكومة لكسمبرغ وصندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً معنوناً "التطبيب عن بعد لضمان صحة الأم والطفل". وربط المشروع جميع المحافظات البالغ عددها 21 محافظة بالشبكة الإلكترونية الموفرة في المركز الوطني لصحة الأمّ والطفل والصحة الإنجابية، وزَوّد المحافظات بمعدات للتطبيب عن بعد تتيح التشخيص عن بعد، وبمجموعة من المواد التدريبية، وبأطباء مدرَّبين وأخصائيين في مجال الرعاية الصحية يعملون في أفرقة.

35- وجرى التركيز بوجه خاص على تعزيز استفادة النساء ذوات الإعاقة من خدمات الرعاية في مجال الصحة الإنجابية على نحو ما يعكسه البرنامج الوطني المعنون "صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية". ووُفّرت بفضل دعم منظمة الصحة العالمية أسرّة لإجراء فحوص طبية للنساء ذوات الإعاقة في قسم الولادة في العاصمة والمركز الوطني لصحة الأم والطفل. وستزوَّد جميع المحافظات بأسرّة مماثلة في عام 2020.

36- وكان إقرار "قانون أطعمة الرضّع وصغار الأطفال" مهمّاً لتشجيع الاعتماد حصراً على الرضاعة الطبيعية لإطعام الأطفال خلال الأشهر الستة الأولى والحد من إعطاء بدائل لحليب الأم ومن الترويج لها.

37- ومع إطعام 96,1 في المائة من المواليد الجدد اللبأ في غضون ساعة بعد الولادة وإخضاع 98 في المائة منهم للتطعيم ذي المواعيد المحددة، يستطيع البلد خفض معدلات الأمراض الممكن تفاديها.

38- وبفضل تنفيذ قانون التطعيم والبرنامج الموسّع للتطعيم، بلغت نسبة التغطية التي يوفرها التطعيم 98 في المائة، ولم تسجَّل أي حالة خناق، أو كزاز عند المواليد، أو سعال ديكي في السنوات العشر الماضية، بينما انخفضت معدلات عدوى التهاب الكبد الفيروسية A بمقدار 1,5 مرة وانخفضت معدلات النكاف بمقدار 4,2 مرة.

39- وبدأ إعطاء الأطفال في المجموعات المستهدفة لقاحات المكورات الرئوية للحؤول دون إصابتهم بالتهاب رئوي، وتقرَّر تمويل اللقاحات من صندوق التطعيم.

40- وتقوم الحكومة بتنسيق أنشطة تضطلع بها جهات عامة وخاصة توفر الرعاية الصحية للأم والطفل. وعلى سبيل المثال، شارك في الحملة التي أجريت لتحسين العناية بصحة أسنان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و12 سنة 153 مرفقاً من المرافق الخاصة العاملة في مجال الرعاية الصحية. وفي عام 2019، أُنفق 5,3 مليارات توغريك من ميزانية الدولة على خدمات الرعاية الخاصة بصحة الفم وأنشطة الوقاية وعلاج الأسنان فيما يخص 495 93 طفلاً من الفئة العمرية المذكورة أعلاه.

41- ونتج عن هذه السياسات والعمليات ما يلي:

- انخفض معدل وفيات الأمهات على مرّ السنوات. ففي عام 2019، سُجلت **23 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي** - وهو أقل بمقدار **3** حالات أو **4,1** نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي. وبفضل هذه النتيجة، يكون قد تحقّق الهدف المتمثل في "خفض معدل وفيات الأمهات إلى 25 حالة لكل 000 100 مولود حي" في إطار المرحلة الأولى (2016-2020) من تنفيذ رؤية منغوليا للتنمية المستدامة؛
- انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 16,1 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي، ما يعادل انخفاضاً بمقدار 48 حالة أو 0,8 نقطة مئوية لكل 000 1 مولود حي بالمقارنة مع السنة الماضية.

فيما يخص مكافحة العنف العائلي (التوصيات - 108-87 و108-93 و108-102 و108-104)

42- أُقر القانون المعدّل لمكافحة العنف العائلي في عام 2016. وبعد صدور القانون، جرى اعتماد وإنفاذ 33 قاعدة ومعيارين. وجرى أيضاً وضع وتعميم المعايير ونهوج العمل والأدلة العملية الخاصة بالخدمات التي يجب أن توفرها بحكم القانون الجهات المسؤولة المعنية.

43- وقامت المواد 4-4 و10-4 و11-7 و12-1 و13-13 و15-3 و16-4 من القانون الجنائي بتجريم العنف العائلي والاغتصاب الزوجي والتحرش الجنسي.

فيما يخص حماية حقوق الطفل (التوصيات - 108-8 و108-83 و108-106 و108-108 و108-113)

44- في 16 نيسان/أبريل 2015، صدّق البرلمان المنغولي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. ويحظر قانون حقوق الطفل المعدّل وقانون حماية الطفل حظراً صارماً العقاب البدني الذي يمارس على الأطفال.

45- ويشمل القانون الجنائي المعدّل باباً منفصلاً عن الجرائم المرتكبة في حق الأطفال ويجرّم الأشكال غير المسموح بها لعمالة الأطفال. ويحدّد أيضاً الباب 18 من قانون الإجراءات الجنائية في منغوليا قواعد خاصة لتناول القضايا المتعلقة بالأحداث المشتبه فيهم والمدعى عليهم والمتّهمين.

46- وتحظر "قائمة الوظائف التي يحظر على القاصرين ممارستها" التي أُقرت بموجب الأمر A/36 الصادر عن وزير العمل عام 2016 استخدام القاصرين في تعدين الذهب بالوسائل الحِرفيّة وفي استخراج الأحجار الملونة وشبه الكريمة وسائر أنواع أنشطة استكشاف الموارد المعدنية وأنشطة التعدين الداعمة. وإضافة إلى ذلك، رُصد إنفاذ الحكم الذي يقضي بأنه "ينبغي لعمال المناجم الحرفيين أن يكونوا مواطنين منغوليين يبلغ عمرهم الثامنة عشرة وما فوق" والوارد في "قاعدة استخراج الموارد المعدنية من خلال التعدين بالوسائل الحرفية" التي أقرها وزير التعدين والصناعات الثقيلة في عام 2017.

فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر (التوصيتان – 108–118 و108–120)

47- يعدّ الاتجار بالأطفال جريمة بموجب المادة 16-6 من القانون الجنائي الجديد والاتجار بالبشر جريمة بموجب المادة 13-1. ويعاقَب على جريمة الاتجار بالبشر بالسجن لمدة عامين على الأقل وبالسجن المؤبد كأقصى عقوبة وعلى جريمة الاتجار بالأطفال بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين و8 سنوات إن لم تنص المادة 13-1 على غير ذلك.

فيما يخص مكافحة جميع ضروب التمييز بما فيها التمييز الذي يتعرض له مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (التوصيتان – 108–55 و108–56)

48- يقضي القانون الجنائي المعدل بتجريم التمييز. ويعطي إدراج حظر التمييز "على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية" في القانون حافزاً قانونياً قوياً لحماية حقوق الأشخاص ذوي الميل الجنسي والهوية الجنسانية المختلفين. وإضافة إلى ذلك، تدرج جميع القوانين المعتمدة في إطار إصلاح النظام القانوني الجنائي مبدأ مناهضة التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وفي حال خرق هذه القوانين، يتضمن التشريع أحكاماً عن تقديم الشكاوى ضد التمييز وعن كيفية تناولها.

فيما يخص الانضمام إلى المعاهدات الدولية وتعديل القوانين الداخلية وتحسين تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإجراء الدورات التدريبية (التوصيات – 108–37 و108–38 و108–39 و108–40 و108–161 و108–163 و108–164)

49- تعدّ منغوليا الجهة المحفزة على وضع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية" و"تعليم القراءة والكتابة" و"التعليم من أجل الديمقراطية". ومنغوليا ممثلة أيضاً في المجموعة التي حفزت على وضع قراري مجلس حقوق الإنسان بشأن "الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها لدى الأطفال دون سن الخامسة" وبشأن "عقوبة الإعدام".

50- وتدعم منغوليا الجهود الي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام فضلاً عن كونها عضواً ناشطاً في المجموعة الداعمة للجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام. واستهلت منغوليا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأرجنتين، مبادرة "التحالف العالمي من أجل إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في عقوبة الإعدام والتعذيب" في عام 2017.

51- وانضمت منغوليا للمرة الأولى في الفترة 2016–2018 إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وفي هذه الفترة، اتبعت منغوليا بصورة نشطة سياسة هدفت إلى حماية الحيز المتاح للمجتمع المدني، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز حرية التعبير، ومنع التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية، والتعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام، وحماية حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

52- ونظرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في التقرير الأول الذي قدمته حكومة منغوليا في عام 2010 بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وجرى النظر في التقرير اللاحق في عام 2016. ووُضعت خطة عمل لتنفيذ توصيات اللجنة ويجرى حالياً تنفيذها. وانضمت منغوليا إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية في عام 2015 وأقامت علاقة مفتوحة ودائمة مع اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب وصلة تعاون معها. وقامت وفود اللجنة الفرعية بزيارة منغوليا في أيلول/سبتمبر 2017 وقدمت التوصيات إلى الحكومة المنغولية. ونظمت الحكومة في حزيران/يونيه 2019 اجتماعاً جرى التداول فيه عن طريق الفيديو مع أعضاء اللجنة الفرعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، نظمت

وزارة الشؤون الخارجية ووزارة العدل والداخلية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اجتماعاً تشاورياً في أولان باتار بغية استحداث آلية وقائية وطنية لمناهضة التعذيب وحضر الاجتماع نائب رئيس اللجنة الفرعية، فيكتور زهاريا.

53- ودأبت منغوليا على دعم عمل المكلفين بولايات خاصة، ووجهت دعوة مفتوحة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2004.

54- وقام المقرر الخاص المعني بالبيئة (2017) والمقرر الخاص المعني بالمياه والصرف الصحي (2018) والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان (2019) والخبير المستقل المعني بالديون الخارجية (2019) بزيارة منغوليا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ميشال فورست، زيارة في نيسان/أبريل 2019، تلتها زيارة أخرى في أيلول/سبتمبر للمشاركة في الاجتماع التشاوري المعنون "كلنا مدافعون عن حقوق الإنسان – وضع ضمانات قانونية" كمتحدث رئيسي، وفي أحداث أخرى للتوعية من قبيل مناقشة فيلم مع صحفيين وإلقاء محاضرة عامة. وكان ذلك خير دليل على تعاون الحكومة المنغولية المتواصل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لضمان تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان.

55- وأجرت الحكومة مسحاً واسعاً عن مبادرة "المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان" وسبق أن أجريت مشاورة مع الوزارات والوكالات والرابطات المهنية المعنية. وعملاً بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، تعمل منغوليا على وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان". فتقرر تضمين خطة العمل الوطنية العناصر الأساسية لمبادرة "المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان"، مع احتفاظ الحكومة في الوقت نفسه بموقع يمكّنها من تتبّع تطور المبادرة في المستقبل.

56- وصدّقت منغوليا على اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق في عام 2015، وتقوم حالياً بتنفيذ "البرنامج الوطني للحد من التلوث بالزئبق الناجم عن تعدين الذهب بالوسائل الحرفية" الذي أُقر بموجب القرار الحكومي 317 الصادر عام 2019 الذي تموّله منظمات دولية وموارد مالية وطنية ومحلية.

فيما يخص تعزيز ولاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (التوصيات – 108–25 و108–28 و108–29 و108–30 و108–31 و108–32 و108–33)

57- نص القانون المعدل المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على زيادة عدد أعضائها من 3 إلى 5 أعضاء، وعلى وضع قواعد مفصلة لتسمية أعضاء اللجنة واختيارهم عن طريق عملية انتقاء مفتوحة لشغل المناصب الشاغرة امتثالاً لمبادئ باريس. ونص القانون أيضاً على تزويد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموارد مالية كافية لتتمكن من العمل على نحو مستقل تماماً. وشدد القانون المعدّل العقوبات المفروضة في حال كانت الأطراف الملزمة بطيئة في عزمها على وقف انتهاكات حقوق الإنسان أو في حال لم تتخذ هذه الأطراف مرات عديدة الإجراءات العاجلة والحاسمة اللازمة لوقف هذه الانتهاكات بناء على توصيات أعضاء اللجنة.

باء- التوصيات المنفذة جزئياً (في طور التنفيذ)

فيما يخص منع التعذيب (التوصيات - 108-7 و108-72 و108-73 و108-76 و108-77 و108-79 و108-126 و108-127)

58- عملاً بقاعدة "المتطلبات الأساسية الخاصة بغرف الاستجواب"، وهي القاعدة التي جرى إقرارها في عام 2017 بموجب الأمر A/57 الصادر عن المدعي العام في إطار قانون الإجراءات الجنائية، أتيح ما مجموعه 334 غرفة استجواب جاهزة للاستخدام في كانون الأول/ديسمبر 2019. والغرف مجهزة بمعدات للتسجيل السمعي والبصري. وقد وُضع خادم تخزين البيانات في غرفة منفصلة لتفادي أي محو أو إغفال في السجلات، وتجري مراقبته لضمان سلاسة العملية.

59- وبموجب الأمر B/444 الصادر عام 2016 عن مدير وكالة الشرطة العامة، أنشئت مديرية لحماية الشهود والضحايا تعمل اليوم بفضل مجموعة من الموظفين مؤلفة من 30 ضابطاً. وفي الفترة 2016-2019، اتّخذ ما مجموعه 244 إجراء لحماية الشهود والضحايا وجرت حماية 276 مواطناً. ومن بين جميع الشهود والضحايا المحميين، كان هناك عام 2019 ثلاثة شهود في قضايا يشتبه فيها حدوث تعذيب وشخص واحد مرتبط بذلك. ولم يواجه أحد أي خطر أو مخاطرة أثناء اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشهود والضحايا. وفي حال الإضرار بصحة الشهود والضحايا الموضوعين تحت الحماية نتيجة تدابير قانونية أو نفسية أو عمل جرمي، توفّر الدولة المساعدة الطبية المجانية.

60- ويجري النظر في إعادة إحلال وحدة التحقيقات تحت سلطة النيابة العامة.

61- وتنظم المادة 21 من قانون الصناديق الحكومية الخاصة أنشطة "صندوق التعويض على ضحايا الجريمة". ويقدم الصندوق التعويضات إلى الأفراد الذين يعولهم أشخاص توفوا بفعل التعذيب أو جريمة جنائية أخرى، ويغطي النفقات الطبية للضحايا المصابين بجروح خطيرة، وتكاليف الجنازة، ويصرف الأجور غير المدفوعة نتيجة فقدان القدرة على العمل، ويقدم التعويضات الأخرى ذات الصلة عند تسلمه قراراً سليماً صادراً عن المحكمة.

62- وتعمل وزارة العدل والداخلية على مشروع القانون الذي سيعدّل قانون الفحص العلمي الجنائي. ويحدد مشروع القانون السلطة المختصة بإقرار طريقة حساب الضرر المعنوي التي تفسح المجال لحساب الضرر المعنوي بما يعادله نقداً من أجل التعويض.

فيما يخص حماية حقوق ومصالح السكان الضعفاء من قبيل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين (التوصيات - 108-24 و108-34 و108-43 و108-143)

63- وصل عدد سكان منغوليا في عام 2018 إلى 3,2 ملايين نسمة، مع نمو سنوي يبلغ 1,9 في المائة في المتوسط. وتلد النساء 2,9 طفل خلال حياتهن، ويبلغ العمر المتوقع عند الولادة 70,2 سنة. وتحتل منغوليا فيما يخص المؤشرات السكانية المرتبة 136 من أصل 232 بلداً في العالم، والمرتبة 66 فيما يخص معدل المواليد، والمرتبة 143 فيما يخص متوسط العمر المتوقع.

64- وبناء على ديناميات التحول الاقتصادي والاجتماعي الحاصل والتوقعات المتعلقة بالهيكل العمري للسكان، اتُّخذت تدابير محددة في مجال السياسات لتحسين نوعية حياة السكان بوجه عام، من قبيل تجديد نظام الضمان الاجتماعي، وتعميم خدمات الرعاية على الفئات المستهدفة، ووضع نظام ناجع للأجور، وتحسين علاقات العمل، وإيجاد ظروف عمل مواتية.

65- وزاد دليل الفقر في منغوليا 8 نقاط في عام 2016 مقارنة بنسبة 21,6 في المائة المسجلة عام 2014، ووصل إلى 28,4 في المائة في عام 2018. وأقرت الحكومة البرنامج الوطني للحد من البطالة والفقر في نيسان/أبريل 2019 رداً على التحديات الكبيرة الماثلة أمام تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الفقر. ويجري تنفيذ البرنامج الوطني بصورة فعالة بفضل التعاون بين القطاعات.

66- وتتخذ الحكومة تدريجياً إجراءات عملية لتوجيه الخدمات الاجتماعية العامة والدعم الموفر للأشخاص والأسر الذين هم بحاجة ماسة إلى المنافع الاجتماعية، ولزيادة المنافع بما يتماشى مع النمو الاقتصادي ومستويات معيشة المواطنين.

الإعانات النقدية المقدمة عن الأطفال وخدمات الرعاية الاجتماعية

67- يُعتبر ضمان النمو السكاني المستقر وتحفيز معدل المواليد من الأهداف الرئيسية للسياسات الحكومية. وقد نُفذت شتى السياسات والبرامج الموجهة إلى الأمهات والأطفال بما يتماشى مع قانون الرعاية الاجتماعية، وقانون الاستحقاقات الممنوحة للأمهات اللواتي أنجبن أطفالاً عديدين وقمن بتنشئتهم، وقانون منح الإعانات للعائلين الوحيدين الذين لديهم أطفال عديدون.

68- وبوجه خاص وبما يتماشى مع قانون الرعاية الاجتماعية، توفَّر منذ عام 2013 خدمات الدعم الغذائي والتغذوي إلى الأسر التي تكون بأمس الحاجة إلى دعم الرعاية الاجتماعية. وشملت الخدمة ما مجموعه 143,3 ألف شخص في 26,5 ألف أسرة، مع تكلفة سنوية بلغت 17,9 مليار توغريك (6,5 ملايين دولار أمريكي)[1].

69- وفي عام 2018، سُجل 28,4 في المائة من مجموع السكان باعتبارهم يعيشون تحت خط الفقر. وفي هذه الظروف، كانت زيادة الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية لدعم الفئات المستهدفة التي تعيش تحت خط الفقر جوهر السياسة الرامية إلى الحد من الفقر الناجم عن انخفاض الدخل. وبينما تلقى 2,9 في المائة من مجموع الأسر، أو 4,4 في المائة من السكان، الدعم في عام 2015، زاد الرقمان بمقدار الضعف تقريباً بحيث وصلا إلى 5,3 في المائة من مجموع الأسر و8,0 في المائة من مجموع السكان في عام 2018. وفي هذه الفترة، زادت تكاليف قسائم الغذاء المنفقة لهذا الغرض بمقدار 20 في المائة و37,6 مليار توغريك. وفي إطار سياسة زيادة خدمات الرعاية الاجتماعية، رُصد 42,2 مليار توغريك من ميزانية الدولة لعام 2020.

70- وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية، جاهدت الحكومة للحفاظ على مستوى الإنفاق على الرعاية الاجتماعية الموفرة للأسر المستهدفة، بل زادت الإعانات النقدية المتعلقة بالأطفال التي قُدمت منذ عام 2016. وقد زادت القيمة الدنيا المحددة للأسر المستهدفة في قاعدة البيانات العامة للمعلومات المتعلقة بالأسر من 502,567 في عام 2016 إلى 554 في عام 2017 وإلى 670 في عام 2019. وتلقى أطفال هذه الأسر الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة إعانات نقدية.

السنة	*النسبة من مجموع الأطفال*	*الميزانية (مليار توغريك ومليون دولار أمريكي)*
2016	80,9	218,8 (80,02)
2018	77,2	209,4 (76,6)
2019	85,0	229,8 (84,04)
2020	جميع الأطفال مشمولون بالمسح	240,0 (87,8)

(1) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان سعر صرف التوغريك مقابل الدولار في مصرف منغوليا 743,33 2 توغريك للدولار الواحد.

فيما يخص حماية حقوق المرأة

خدمات الرعاية الاجتماعية

71- لا بدّ من الاستمرار في تنفيذ السياسات الداعمة لسبل عيش الأسر التي لديها أطفال عديدون، وفي تعزيز الحماية الاجتماعية الموفرة للأمهات اللواتي يتولين رعاية أطفالهن في المنزل، وتحفيز النمو السكاني في فترة الفرصة الديمغرافية الحالية. وتوفَّر خدمات الرعاية الاجتماعية بالاستناد إلى عملية تقييم ومسوح تقديرية تتيح تنفيذ سياسة عقلانية هدفها تحفيز النمو السكاني، وتنفيذ سياسات شاملة ومنسقة في مجالي صحة الأم والطفل والرعاية الاجتماعية، وتحسين البيئة القانونية ذات الصلة، وتقدير الميزانية والتمويل اللازمين.

72- وبالتالي، اعتمد البرلمان في عام 2017 قانون منح الإعانات للعائلين الوحيدين الذين لديهم أطفال عديدون، ودخل القانون حيز النفاذ في عام 2018. وقد جاء في القانون ما يلي:

- يُعدّ التمريض وتوفير الأغذية والتغذية خلال الأيام الألف الأولى بعد الولادة أمراً أساسياً للنمو الجسدي والعقلي للرضع. فيُرصد اعتماد قدره 91,5 مليار توغريك (34,5 مليون دولار أمريكي) لصرف 50,0 ألف توغريك (18,3 دولار أمريكي) من الإعانات الشهرية إلى 622 159 من الأمهات اللواتي يتولين رعاية رضّع وأطفال صغار تقل أعمارهم عن 3 سنوات؛
- يخصَّص ما مجموعه 5,8 مليارات توغريك (2,1 مليون دولار أمريكي) لتقديم إعانة فصلية قدرها 320,0 ألف توغريك (117 دولاراً أمريكياً) إلى 6,1 آلاف عائل وحيد ممن لديهم 3 أطفال أو أكثر تقل أعمارهم عن 18 سنة (000 420 توغريك (153,6 دولار أمريكي) في الفصل الواحد ابتداء من عام 2020)؛
- تخصَّص ميزانية سنوية قدرها 12,1 مليار توغريك (44 مليون دولار أمريكي) لتقديم إعانة شهرية قدرها 40,0 ألف توغريك (14,6 دولار أمريكي) إلى 404 95 من الأمهات في الفترة التي تمتد من الشهر الخامس من الحمل حتى ولادة الطفل؛
- تخصَّص ميزانية سنوية قدرها 1,5 مليار توغريك (548,6 ألف دولار أمريكي) لتقديم إعانة سنوية واحدة إلى 815 طفلاً، بما في ذلك مليون توغريك (365,7 دولار أمريكي) عن كل طفل توأم، و3 ملايين توغريك (097,2 1 دولار أمريكي) عن كل طفل من ثلاثة توائم وأكثر حتى بلوغه سن الرابعة.

73- وتعتبر المنظمات الدولية أن تنفيذ القانون هو إجراء فعّال لدعم الأسر على تنشئة أطفال يتمتعون بصحة جيدة وعلى توفير التغطية الكاملة للخدمات التربوية والصحية.

الضمان الاجتماعي

74- من أجل ضمان حقوق الإنسان والحماية الاجتماعية للنساء والأمهات، عُرض إجراء مراجعة قانونية لإعادة تحديد سن التقاعد عند 65 عاماً للرجال والنساء بصورة تدريجية، مع إرجاء سنّ التقاعد ثلاثة أشهر كل عام، وطُبّق ذلك منذ عام 2019.

75- ومن أجل تثمين عمل ومساهمة الأمهات اللواتي أنجبن أطفالاً عديدين وتولّين تنشئتهم تثميناً دقيقا، سيجري ابتداء من كانون الثاني/يناير 2020 إضافة 1,6 عام عن كل طفل إلى سجلّ عمل الأم واعتبار مستحقات الضمان الاجتماعي مدفوعة.

76- ويجيز القانون اليوم أن يغطي صندوق ضمان الاستحقاقات وميزانية الدولة 50 في المائة من مستحقات الضمان الاجتماعي العائدة إلى الأمهات اللواتي يدفعن اشتراكات الضمان ويرضعن أطفالهن حتى بلوغهم الثالثة من العمر. فعلى سبيل المثال:

- تتولى الأم التي لديها حزمة تأمين اختياري دفع 50 في المائة من مستحقات الضمان الاجتماعي في حين يدفع صندوق ضمان الاستحقاقات النسبة المتبقية البالغة 50 في المائة إلى أن يبلغ الطفل الثالثة من العمر؛
- فيما يخص الأمهات العاطلات عن العمل، ينبغي أن تدفع الأم بنفسها 50 في المائة من مستحقات الضمان ويُدفع المبلغ المتبقي من ميزانية الدولة إلى أن يبلغ الطفل الثالثة من العمر؛
- في السابق، كان مقدار إعانات الحمل والولادة يُحسب بناء على نوع الضمان الذي تحوزه الأم. وابتداء من عام 2020، سيحقّ لجميع الأمهات أن يتلقين لمدة 4 شهور 100 في المائة من الإعانات وهذا يساوي المبلغ الذي يحصل عليه الأشخاص الذين يدفعون اشتراكات الضمان الإلزامي.

عمالة النساء

77- يحظر قانون العمل أي شكل من أشكال التمييز أو التقييد أو منح الامتيازات في علاقات العمل. وينص قانون النهوض بالعمالة على حق المواطنين في حرية اختيار العمل وقبوله. وبموجب هذه القوانين، تستند سياسات وأنشطة النهوض بالعمالة إلى مبادئ المساواة والشمول بغض النظر عن نوع الجنس.

78- وتُظهر البيانات الإحصائية المتعلقة بعمالة السكان أن نسبة السكان الناشطين اقتصادياً الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة وصلت في عام 2018 إلى 41,9 في المائة من مجموع السكان، وكان الذكور يشكلون 53,7 في المائة منهم والإناث 46,3 في المائة.

79- وفي عام 2018، بلغت نسبة المشاركة في قوة العمل في البلد 61,0 في المائة، بما فيها 53,4 في المائة في المناطق الحضرية و66,7 في المائة في المناطق الريفية. ويبيّن الفارق البالغ 13,9 نقطة مئوية بين الذكور والإناث في نسبة المشاركة في قوة العمل أن الرجال يوظَّفون أكثر من النساء.

80- وامتثالاً لمبدأ "التحوّل من الرعاية الاجتماعية إلى العمل"، اتُّخذت تدابير لإصلاح خدمات التوظيف بشتى أنواعها لجعل خدمات التوظيف موثوقاً بها وتيسير الانتفاع بها. ومن ضمن تدابير الإصلاح، جرى تعديل قانون النهوض بالعمالة وقانون إرسال القوى العاملة إلى الخارج واستقدام القوى العاملة والأخصائيين من الخارج. ويجري حالياً وضع ستة برامج فرعية لدعم توظيف الفئات الاجتماعية المستهدفة مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والرعاة. وتشكل النساء 50,4 في المائة من المواطنين الذين يشملهم البرنامج.

81- ويتولى برنامج توظيف الرعاة دعم أسر الرعاة المتعاقدين، حارصاً على تهيئة أماكن عمل مستقرة من أجل الأشخاص المستعدين للانتقال من المدن والمحافظات والمناطق المركزية للبلديات للاستقرار في مناطق ريفية تمارس فيها تربية المواشي. وفي عام 2019، شمل البرنامج 425 شخصاً من 259 أسرة وجرى دعمه بمبلغ 202,3 206 آلاف توغريك من ميزانية الدولة.

حقوق المسنين

82- يشكل المسنون 8,9 في المائة من مجموع سكان منغوليا. ويبلغ متوسط العمر المتوقع للرجال 66,1 سنة وللنساء 75,8 سنة مع فارق 9,7 سنوات بينهما، ومع زيادة بطيئة واضحة في العمر المتوقع للرجال. وبينما ازداد مجموع السكان في منغوليا بنسبة 16,1 في المائة خلال السنوات العشر الماضية، زاد عدد المسنين بوتيرة أسرع بلغت 22 في المائة والهدف هو أن تبلغ 12,9 في المائة في عام 2030 و16,3 في المائة في عام 2045.

83- وزادت الحكومة تدريجياً معاش التقاعد في الأعوام 2016 و2018 و2019 على التوالي. فرُفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي الكامل بنسبة 39,4 في المائة، والحد الأدنى لمتوسط المعاشات التقاعدية بنسبة 30,7 في المائة، والحد الأدنى للمعاشات التقاعدية الجزئية بنسبة 38,9 في المائة على التوالي.

84- ومن أجل تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة إلى المسنين والوقاية من مظاهر الهشاشة، ترافقت الزيادة في معاشات الرعاية الاجتماعية مع زيادة في الدعم المقدّم بفضل نظام الرعاية الاجتماعية، وارتفعت إعانات التمريض بنسبة 34,3 في المائة مقارنة بعام 2016.

زيادة مشاركة النساء في عملية صنع القرارات (التوصيات – 108–44 و108–47 و108–48 و108–139 و108–140 و108–141 و108–142)

85- أُقر "البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين" (2017–2021) بميزانية إجمالية قدرها مليار توغريك بموجب القرار الحكومي رقم 129 الصادر عام 2017. وإضافة إلى ذلك، أزيلت بموجب القرارين الحكوميين رقم 111 ورقم 285 الصادرين عام 2018 مكاتب اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين من هيكل وزارة العمل والرعاية الاجتماعية لتصبح كياناً يحظى بهيكلية مستقلة موضوعة تحت سلطة رئيس الوزراء وبموارد مالية مخصصة له تضمن تنسيق العمل بين القطاعات لتعزيز المساواة بين الجنسين.

86- وجرى أثناء تنفيذ "البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين" تنظيم 16 دورة وحلقة تدريبية إلى جانب أنشطة للدعوة والترويج، شملت أكثر من 500 شخص، من أجل رفض التصورات النمطية المرتبطة بدور المرأة والرجل وإسهامهما في الأسرة والمجتمع بفضل تعليم المساواة بين الجنسين. ويندرج أيضاً تعليم المساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية الخاصة بالصحافة وبرامج المرشدين الاجتماعيين في الجامعة المنغولية الحكومية.

87- وأُعدت "السياسة الوطنية لجعل أماكن العمل مراعية للاعتبارات الجنسانية" وستجرى مشاورات بشأنها أثناء الاجتماع المقبل للجنة الوطنية الثلاثية المعنية بالعمل والتوافق الاجتماعي الذي سيُعقد في عام 2020. واعتمد البرلمان المنغولي تعديلات على قانون الجرائم الإدارية الذي نص على فرض غرامات على المنظمات والشركات التي لا تضمّن قواعدها الداخلية المتعلقة بعلاقات العمل عقوبات على التحرش الجنسي في مكان العمل.

88- وفي عام 2018، شكلت النساء اللواتي يتبوأن مناصب قيادية 35,9 في المائة من مجموع النساء العاملات، وكذلك تشكل النساء 60,4 في المائة من مجموع موظفي الخدمة المدنية البالغ عددهم 557 193 موظفاً.

89- ومع تنفيذ القانون الجديد للخدمة المدنية، أُدرجت في حزم التدريب المهني الخاص بالخدمة المدنية المواضيع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتحرش في أماكن العمل، والإحصاءات الجنسانية، وعمليتي الرصد والتقييم. وأعدت إدارة التدريب والبحث، التي أنشئت في إطار اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين، أدلة ووحدات للتدريب على "التخطيط في مجال

الشؤون الجنسانية والسياسات"، وتتولى منذ عام 2018 تدريب مدرّبين وطنيين باستخدام وحدات التدريس. ويوجد اليوم 104 مدرّبين وطنيين جرى إعدادهم في أربع دورات تدريبية. وصُممت من أجل كبار المسؤولين في الخدمة المدنية وحدة تدريبية على الإنترنت تتعلق بالشؤون الجنسانية، فشارك في هذه الدورة التدريبية الإلكترونية ما يزيد عن 600 مسؤول كبير في الخدمة المدنية وحاز أكثر من 300 مسؤول من بينهم على شهادة.

90- ومن أجل ضمان فعالية تنفيذ السياسة والبرنامج المتعلقين بالمساواة بين الجنسين، بذلت جهود منذ عام 2014 لتحقيق أهداف السياسة في مختلف القطاعات وعلى شتى المستويات المحلية. واعتمدت اليوم 8 وزارات حكومية سياسات خاصة بها في مجال المساواة بين الجنسين، وأقرت 18 محافظة من أصل 21 برامج فرعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتتولى تنفيذها. كما وُضعت واعتُمدت مؤشرات إحصائية وطرق حساب جديدة في المجال الجنساني بالتعاون مع المكتب الوطني للإحصاء.

91- وحدّد "البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين" الهدف المتمثل في تعزيز مشاركة المرأة في الشؤون السياسية وعملية صنع القرارات. فانتُخبت في البرلمان 13 امرأة في عام 2016 مما يشكل 17 في المائة من مجموع الأعضاء. ويُعتبر ذلك أكبر نسبة تمثيل للمرأة في البرلمان مقارنة بنتائج الانتخابات السابقة. وكانت النساء في عام 2019 يشكلن نحو 40 في المائة من رؤساء الإدارات والأقسام في الوزارات والوكالات الحكومية وفي سلطات المحافظات والمقاطعات. وهناك اتجاه نحو تزايد هذه الأرقام بفضل تعديل قانون الخدمة المدنية.

92- ولا يجوز بموجب المادة 30 من قانون الانتخابات النيابية أن تكون نسبة الجنس الآخر أقل من 20 في المائة من مجموع المرشحين، وينص القانون المعدّل المتعلق بلجنة حقوق الإنسان على أن يكون 40 في المائة من مجموع الأعضاء البالغ عددهم 5 أعضاء من الجنس الآخر.

فيما يخص مكافحة العنف العائلي (التوصيات – 108–84 و108–86 و108–87 و108–88 و108–90 و108–91 و108–92 و108–94 و108–95 و108–96 و108–98 و108–99 و108–100 و108–101 و108–103 و108–105)

93- بموجب الأمر A/27 الصادر عام 2017 عن وزير العدل والداخلية، أنشئت لجنة فرعية مسؤولة عن مكافحة ومنع العنف العائلي والجرائم المرتكبة في حق الأطفال تضمّ ممثلين من جميع الوزارات القطاعية والوكالات والمنظمات غير الحكومية التي جرى تفويضها في هذا الشأن بحكم القوانين.

94- ينظَّم المنتدى الوطني السنوي بشأن "التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة العنف العائلي" منذ عام 2017 في شهر نيسان/أبريل من أجل تعزيز تنفيذ قانون مكافحة العنف العائلي، وزيادة التنسيق والتعاون بين القطاعات على المستوى الوطني والمحلي. ويحضر كل عام إلى المنتدى نحو 200 ممثل عن وزارات وطنية و21 محافظة والعاصمة و9 مقاطعات وجميع أصحاب المصلحة من أجل مناقشة تنفيذ القانون وآثاره وطرق التغلب على التحديات.

95- وأجري على الصعيد الوطني مسح بشأن العنف القائم على نوع الجنس في عام 2017 حدد مستوى العنف الممارس في حق النساء. وبناء على نتيجة المسح، أنشئت مؤخراً مراكز جامعة للخدمات في محافظات بايان – أولغي، وداركان – أول، ودورنود، وأوفوركانغاي، وأومنوغوبي، وهوفسغول، وكنتي، وفي دائرتي بايانزورك وكان – أول حيث يرتفع عدد حالات العنف العائلي

ويتوجب حماية الضحايا. وأنفق 623 مليون توغريك لتمويل هذه الأنشطة من الميزانيات المحلية و764,5 مليون توغريك من المنظمات الدولية.

96- عدد المرافق والمراكز والأشخاص المستفيدين من الخدمات:

2019	*2018*	*2017*	*2016*	*2015*	
15	11	10	8	7	المراكز الجامعة للخدمات
14	9	6	3	2	مرافق الحماية المؤقتة
2 417	1 739				عدد الأشخاص المستفيدين من الخدمات

97- حُدّدت التكلفة اليومية التي يتكبدها مرفق الحماية المؤقتة للطفل الواحد بموجب الأمر A/80 الصادر عن مدير وكالة العمل وخدمات الرعاية وأحيلت إلى المنظمات غير الحكومية باعتبارها الجهة الموفرة لهذه الخدمة.

98- وأعدّ دليل تدريبي لتعزيز قدرة القطاع القانوني على مكافحة العنف العائلي وعلى التنسيق بصورة فعالة، فجرى تدريب 1 000 ضابط شرطة، ومدّع عام، وقاض، ومحام، ومناصر، ومرشد اجتماعي، وعضو في المجالس الفرعية لتنسيق منع الجرائم القائمة في العاصمة وفي المحافظات البالغ عددها 21 محافظة.

99- وحضر جميع أعضاء الفرق المتعددة التخصصات المعنية بمكافحة العنف العائلي التي تضم ممثلين عن 21 محافظة وتسع مقاطعات (4 634 عضواً من 609 فرق في عام 2017 و4 714 عضواً من 676 فريقاً في عام 2019) برامج التدريب لاكتساب المهارات المهنية اللازمة.

100- وأُعدت موارد ووثائق تدريبية لتوفير التدريب الإلزامي الذي يرمي إلى التأثير على المواقف السلوكية لممارسي العنف العائلي، واستُهلت الدورات التدريبية الخاصة الموجهة إلى علماء النفس والمرشدين الاجتماعيين العاملين لدى وكالات إنفاذ قرارات المحاكم وأجهزة الشرطة.

101- وفي عام 1999، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وقامت منغوليا، منضمة إلى "حملة الشريط الأبيض" الدولية، بالاحتفال بهذا اليوم من خلال شن حملات وطنية بعنوان "المحبة والحماية" في عام 2017، و"الروح الإيجابية رائعة" في عام 2018، و"لنفهم ونحترم" في عام 2019. وأجريت حملة التواصل التي روّجت لعدم التهاون المطلق مع العنف وللواجب المدني بالإبلاغ وللعواقب الخطيرة للعنف، عن طريق القنوات الإعلامية التقليدية ووسائط التواصل الاجتماعي، بحيث وصلت إلى أكثر من 7,1 ملايين شخص. ومن نتائج هذه الحملة زيادة عدد الاتصالات التي يتلقاها جهاز الشرطة للإبلاغ عن حالات عنف منزلي وعنف ممارس على الأطفال.

102- وأُعد برنامج إلكتروني جديد عن العنف القائم على نوع الجنس يستند إلى البرامج المتنقلة لنظام الاتصالات المتخصص لمركز المعلومات والتكنولوجيا والتواصل الذي يتبع للشرطة ويتلقى المكالمات ويبلغ عن الجرائم وأعمال العنف. ويقوم البرنامج المتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس بتلقي وإتاحة المعلومات المتعلقة بضحايا وممارسي أعمال العنف العائلي ليس فقط من ضباط الشرطة وإنما بإعطاء الفرصة أيضاً للمراكز الجامعة للخدمات ومرافق الحماية المؤقتة والفرق المتعددة التخصصات لإثراء قاعدة البيانات بالمعلومات، بما يساهم مساهمة أساسية في توفير الخدمات للضحايا وفي التخطيط بصورة فعالة لإجراءات التصدي.

103- وأصدرت المحاكم 59 قراراً في عام 2017، و146 في عام 2018، و172 في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2019 في قضايا متعلقة بالعنف العائلي.

فيما يخص حماية حقوق الطفل (التوصيات – 108–109 و108–110 و108–111 و108–112 و108–114 و108–115 و108–151)

104- أنشئ حديثاً المجلس المعني بشؤون الأطفال في عام 2017 بموجب مرسوم صادر عن رئيس الوزراء، وأوكلت إليه مهمّة إقرار وتنفيذ خطط سنوية مشتركة بين القطاعات. واعتُمد البرنامج الوطني لنماء الأطفال وحمايتهم فضلاً عن خطة تنفيذه، ويجري حالياً تنفيذهما.

105- وجرى إقرار وتنفيذ نظم الخدمات وقواعدها ومعاييرها بالاستناد إلى أحكام قانون حقوق الطفل وقانون حماية الطفل وقانون مكافحة العنف العائلي.

106- وبالتالي، يحدد قانون حماية الطفل خمسة أماكن أو خمس بيئات لحماية الطفل. وهي تشمل العائلة، والمرافق التربوية والصحية، والحيز الافتراضي، والأماكن العامة. وتقوم اللجنة التقنية المعنية بنماء الطفل وحمايته ووضع المعايير الخاصة به، التي أنشئت مؤخراً، بإقرار وتطبيق المعايير والمتطلبات الخاصة بالمخيمات الصيفية للأطفال، وعنابر النوم في المدارس الثانوية وخدماتها، وخدمات مرافق توفير الحماية المؤقتة للضحايا، وملاعب الأطفال.

107- وأنشئت "اللجنة المعنية بقضاء الأحداث" المشتركة بين القطاعات في عام 2017 في المقاطعات ودوائر العاصمة، ومهمتها توفير المساعدة القانونية إلى الأطفال المخالفين للقانون، أو الذين كانوا شهوداً أو ضحايا لجرائم مرتكبة بناء على نظام اللجنة المعنية بقضاء الأحداث. وبفضل العمل الفعال لهذه اللجنة وتوفير التوجيه والدعم اللازمين لتنمية مهارات فرق اللجنة، زاد عدد الأطفال الذين يستفيدون من خدمات اللجنة من 618 طفلاً في عام 2017 إلى 902 في عام 2018. وصدرت أدلة ووثائق تدريبية لتنمية مهارات أعضاء اللجنة، وفي عام 2019 حضر برامج التدريب ما مجموعه 270 موظفاً عمومياً وعضواً في اللجنة.

108- واعتمد وزير التعليم والثقافة والعلوم والرياضة قاعدة بشأن "سياسة حماية الطفل في البيئة المدرسية" بموجب الأمر A/476 الصادر عام 2018. ووُضعت المبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ هذه السياسة، وجرى تدريب مسؤولي المدارس والمرشدين الاجتماعيين في إطار برامج تدريب وطنية أجريت في جميع المحافظات البالغ عددها 21 محافظة وفي مدينة أولان باتار. وأجريت أنشطة توعية تدريجية وُجهت إلى معلمي المدارس والحضانات وإلى الأهل أيضاً.

109- وتضمّن مشروع قانون العمل المعدل أحكاماً تتماشى مع اتفاقيتي منظمة العمل الدولية 138 و182 بحيث جرى مواءمة عمر المستخدَمين ممن هم دون السن القانونية مع عمر الالتحاق بالتعليم الأساسي، وحَدّد المشروع العمر الذي يُسمح فيه بمزاولة أعمال طفيفة عند 13–15 سنة. ويتضمن أيضاً حكماً جديداً يقتضي نيل الإذن من المفتش المعني بحقوق الطفل في حال مشاركة الطفل في عمل فني و/أو أداء رياضي و/أو نشاط إعلاني.

فيما يخص مكافحة الاتجار بالأشخاص (التوصيات – 108–116 و108–117 و108–119 و108–120 و108–121 و108–122 و108–123)

110- أُقرّ البرنامج الوطني بشأن "مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص" بموجب القرار الحكومي 148 الصادر عام 2017، وقد أنشئ في السنة نفسها مجلس فرعي وطني لمكافحة هذا النوع من الجرائم، واتّخاذ تدابير وقائية، وتوفير الإشراف التقني، ومراقبة تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

111- وأصدر القائد الأعلى لوكالة الشرطة العامة الأمر B/284 في عام 2017 لإنشاء شعبة جديدة في مكتب الشرطة الجنائية تعنى بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

112- ومن أجل تنفيذ البرنامج الوطني، خصّصت الحكومة 709 ملايين توغريك من ميزانيتها في عام 2018 و506 ملايين توغريك في عام 2019. وتلقت المنظمات غير الحكومية التي توفر الخدمات الاستشارية 16,9 مليون توغريك في عام 2017 و95 مليون توغريك في عام 2018 و115,6 مليون توغريك في عام 2019 من هذه الموارد.

113- وأجريت دراسات لتقدير أثر تنفيذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وتقييم فهم الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وضباط الشرطة القضائية ومعارفهم وتجربتهم وقدراتهم فيما يخص جريمة الاتجار بالأشخاص، ولإجراء الدورات التدريبية المتواصلة لبناء قدرات عناصر الشرطة والمدعين العامين والمكلفين بحماية الحدود وسلطات الهجرة والجهاز القضائي والمحامين والمرشدين الاجتماعيين والصحيين من أجل تحسين تخصصهم وخبرتهم المهنية ومهاراتهم.

114- ونُظمت الحملة الوطنية "لست صديقي" لتيسير الاستخدام المسؤول للأدوات السيبرانية وحماية الأطفال من الوقوع ضحايا الجريمة السيبرانية، لا سيما الاتجار بالأشخاص أو الاستغلال الجنسي. وصدرت 55 يافطة و15 تسجيلاً فيديوياً وأغنية واحدة بمضمون وقائي، وجرى بثها على 31 من القنوات التلفزيونية ووسائط التواصل الاجتماعي بحيث وصلت إلى 000 101 6 شخص.

115- وفي المناطق الريفية، دأبت الشرطة المحلية على بث معلومات وإعلانات تحذر من الاتجار بالأشخاص على 18 محطة تلفزيونية محلية و26 قناة إذاعية ريفية وعلى نشرها على صفحات الفايسبوك التي تستخدمها "الإيماكات".

116- ونتيجة لتدابير التوعية، زاد فهم الجمهور العام لجريمة الاتجار بالأشخاص ومعرفته بها فضلاً عن قدرته على تقييم أي وضع كان. ومن جهة أخرى، بات موظفو الخدمة المدنية وموفرو الخدمات أقدر على الكشف عن مثل هذه الجرائم التي تُرتكب داخل البلد وخارجه، وعلى تقديم خدمات أفضل إلى الضحايا. وبفضل هذه الجهود، أعيد في عام 2018، 19 مواطناً بأمان من الخارج إلى وطنهم بمساعدة منظمات دولية، وفي عام 2019 جرت مساعدة سبعة أشخاص للعودة إلى ديارهم.

117- ويحتوي مضمون المنهاج المهني لكلية الشرطة دروساً تتراوح بين ساعتين وست ساعات بشأن جريمة الاتجار بالأشخاص.

118- وأنشئت مجموعة "اللائحة السوداء" على فايسبوك بمناسبة حدث خاص وتضم اليوم 300 19 عضو. وتُبلَّغ المجموعة بالمجموعات وصفحات الفايسبوك ذات المضمون الإباحي وغير القانوني. ونتيجة لذلك، جرى الكشف عن 32 صفحة ومجموعة على وسائط التواصل الاجتماعي وأُبلغت شركة فايسبوك بالأمر كي تقوم بحذفها.

119- وطُبعت مذكّرة بحجم جواز سفر تحتوي على معلومات وقائية بشأن جريمة الاتجار بالأشخاص وعلى تحذير من وجود مخدرات غير قانونية ومؤثرات عقلية، وتوزَّع على المسافرين الذي يعبرون الحدود.

فيما يخص ضمان الحق في حرية التعبير (التوصيات - 108-131 و108-132 و108-133 و108-134 و108-135 و108-136 و108-137 و108-138)

120- أجرى المعهد القانوني الوطني دراسة عن مدى التزام التشريعات الوطنية بالمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولاحظ أن بعض الأحكام الواردة في قوانين محددة تتعارض مع بعضها. وبناء على هذه الملاحظة، أصدر وزير العدل والداخلية في عام 2018 الأمر 233/1 الذي

ينص على إنشاء فريق عامل لإعداد النسخة المعدلة من قانون حرية الصحافة. ويضم الفريق العامل منظمات المجتمع المدني العاملة على مسألة حرية الصحافة.

121- ولا يُعتبر التشهير جريمة بموجب القانون الجنائي في حين يعدّ أي انتهاك لحرية التعبير أو حرية الصحافة جريمة.

فيما يخص مكافحة جميع أشكال التمييز ولا سيما التمييز ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (التوصيات – 108-19 و108-20 و108-21 و108-41 و108-42 و108-53 و108-57)

122- أجرى المعهد القانوني الوطني دراسة بشأن "إنفاذ الأحكام المناهضة للتمييز في التشريعات السارية: الأحكام المتعلقة بالأقليات الجنسية" ولاحظ أن الوسيلة الأفعل لإنفاذ الأحكام هي تضمين التشريعات الناظمة للقطاعات أحكاما ذات صلة تحظر التمييز، عوضاً عن وضع قانون منفصل مستقل يحظر التمييز. وستظل هذه المسألة تحظى بالاهتمام الواجب.

123- وتنظّم وزارة العمل والحماية الاجتماعية كل عام حملة شهرية لتعزيز نماء الشباب، ونُظمت هذه الحملة في عام 2019 بعنوان "حقوق متساوية، أيام عزّة" فدعت الشباب والجمهور العام إلى احترام الاختلافات وتنوع الناس ذوي الميول الجنسية المتعددة، وقامت بالتوعية، وقدمت معلومات عن الأقليات الجنسية، ودعت إلى وقف أي انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

124- ونظمت أيضاً وزارة الصحة أحداثاً للتوعية كانت عناوينها "أوقفوا التمييز الناجم عن فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز"، و"التغيير ممكن بفضلنا أنا وأنت"، و"نحن نعيش تحت السماء نفسها" من أجل إذكاء الوعي وإيجاد موقف إيجابي تجاه الأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

125- وأجري للأطباء المقيمين دورة تدريبية بشأن "تغيير مواقف موفري الرعاية الصحية عند التعامل مع الفئات السكانية المعرضة للخطر وبناء قدرتهم على ذلك" من أجل زيادة فهمهم لمسائل الميل الجنسي والتعبير الجنساني والوقاية من الأمراض الشائعة المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز وتشخيصها ومعالجتها.

فيما يخص الانضمام إلى المعاهدات الدولية وتعديل القوانين الداخلية وتحسين تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وإجراء الدورات التدريبية (التوصيات – 108-17 و108-18 و108-49 و108-26 و108-36)

126- اعتمدت منغوليا قانوناً معدلاً بشأن المعاهدات الدولية في عام 2016، ونص القانون على أن تقوم منغوليا، كلما انضمت إلى اتفاق دولي، بتحديد واعتماد تعديلات على قوانينها الوطنية لضمان التزامها بأحكامه. وقامت أيضاً بتجديد واعتماد قانون التشريعات، ويقضي هذا القانون بأن تقيِّم التشريعات المعدّة حديثاً عواقبَها على حقوق الإنسان قبل اعتمادها.

127- ويتضمن الباب 29 من القانون الجنائي الجديد المتعلق بالجرائم التي تمس بأمن البشرية والسلام أحكاماً تتعلق بالتخطيط لحرب عدوانية أو إبادة جماعية والتحضير لها وبدئها والتحريض عليها، وهي أحكام مرتبطة بنظام روما الأساسي. ويناقش البرلمان المنغولي حالياً مشروع القانون المتعلق بالتصديق على تعديل المادة 8 المتعلقة بجريمة العدوان وجرائم الحرب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وعلى اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية.

128- وأجرت الحكومة دراسة بشأن تنفيذ القرار 1325 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وبشأن السبل الممكن انتهاجها لوضع خطة عمل وطنية مرتبطة به، وعقدت مشاورات لمتابعة عملية التنفيذ. وتركز الحكومة على تحقيق المساواة بين الجنسين في خطة العمل الوطنية فيما يخص قطاع الدفاع والأمن الوطني، مع ضمان مشاركة المؤسسات الرئيسية المعنية بالدفاع والأمن الوطني في إعداد الخطة.

مسائل متنوعة (التوصيات - 108-144 و108-145 و108-162 و108-160 و108-52 و108-125 و108-129 و108-150)

129- أنشئ فريق عامل بموجب أمر من وزير الشؤون الخارجية مهمته إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، واستُهلّ هذا العمل رسمياً في أيار/مايو 2019. وقد شارك الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا العمل. وتعمل منغوليا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتوفر هذه الهيئات المساعدة التقنية وتقدم الدعم فيما يخص المنهجيات والتجارب لإعداد الخطة الوطنية.

130- وعملت منظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع الجمعية الكورية للرعاية الصحية الدولية والصندوق الخيري للمجتمع المحلي الذي يشكّل منظمة غير حكومية في جمهورية كوريا، على "إدخال استخدام التكنولوجيات المتنقلة في الخدمات الصحية الموفرة على مستوى الرعاية الصحية الأولية والمجتمع في منغوليا وتوسيع نطاق هذا الاستخدام" في 21 إيماكا و9 مقاطعات بما يغطي 114 عائلة و"سوما" ومركزاً صحياً قروياً. وأتاح المشروع توفير أجهزة متنقلة للقيام بعمليات لتخطيط القلب وإجراء صور بالموجات فوق الصوتية، وأجهزة لقياس ضغط الدم والسكر والكوليسترول في الدم فضلاً عن 4 أنواع مختلفة من الفحوص السريعة ولوازم ضرورية لإجراء الفحوص وأجهزة ومعدات طبية. وأجريت دورات تدريبية للأطباء والمرشدين الاجتماعيين الصحيين، والممرضين والعاملين في المختبرات، بشأن استخدام التكنولوجيات والمعدات. ودعما لهذه المبادرة، وفّر المحافظون المحليون لمحافظات توف وبولغان ودوندغوبي وكنتي التمويل من ميزانيات السلطات المحلية من أجل مواصلة زيادة استخدام التكنولوجيات المتنقلة، بما أتاح إضافة 50 مرفقاً للرعاية الصحية الأولية وتوفير التدريب لما مجموعه 90 طبيباً ومرشداً صحياً.

131- ومع أن منغوليا لم تنضمّ إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، تعقد التزامات تتماشى مع أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل طرفاً فيها. وتصدر سلطات الهجرة في منغوليا تصاريح إقامة رسمية وفقاً للإجراءات ذات الصلة التي تسري على المواطنين الأجانب الذين يأتون إلى منغوليا طالبين اللجوء في بلد غير بلدهم أو على الذين يطلبون صفة اللاجئ فيقيمون في البلد مؤقتاً ريثما يأتيهم جواب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على طلبهم.

132- واعتُمد بموجب قرار البرلمان 51 الصادر عام 2016 البرنامج الوطني لمكافحة الفساد وأُقرّ بمقتضى قرار الحكومة 114 الصادر عام 2017 "خطة العمل الخاصة بتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد". وجرى تحديث البرنامج التدريبي للوقاية من الفساد وتضارب المصالح، ودُرّب ما مجموعه 030 4 (بالحساب المزدوج) موظفاً في الخدمة المدنية وعضواً من الجمهور. وبُذلت جهود كبيرة لتعليم الأطفال مبادئ العدالة والإنصاف والاستقامة بأسلوب يناسب أعمارهم عن طريق اللعب وبوسائل أخرى. وجرى إعداد وبثّ برامج إذاعية قصيرة بشأن الوقاية من الفساد وبما يذكي حسّ العدالة. وأُعدت مواد سمعية بصرية لنشر الرسالة.

133- وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، أجرت السلطات المخولة بحكم القانون تحقيقات للشرطة في 871 قضية. وزاد عدد التحقيقات 3 مرات مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، كما زاد عدد الحالات التي أحيلت إلى المدعين العامين مشفوعة باقتراح عرضها على المحاكم بمقدار 2,3 مرات.

134- ويقوم مركز المساعدة القانونية الذي يوفّر الخدمات إلى المدعى عليهم الذين يعانون من إعسار مالي بتشغيل 31 فرعاً في جميع محافظات البلد البالغ عددها 21 مقاطعة وفي 8 دوائر من العاصمة، و"سومين" ذوي كثافة سكانية عالية. ويستخدم المركز 52 محامي دولة و7 محامين مساعدين. وجميعهم مسجلون في ما يسمى بالدورات التدريبية المتعلقة بأدوات المحامي.

135- وسُوِّي منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019 ما مجموعه 019 6 قضية سواء قبل عرضها على المحاكم أو أمام المحاكم. ومن بين الأطراف المشاركة في القضايا البالغ عددها 689 6 طرفاً، كان هناك 846 قاصراً و253 1 أمياً و309 من ذوي الإعاقة، و14 مواطناً منغولياً ليس لديهم مكان إقامة دائم، و13 مواطناً أجنبياً.

136- ويجري حالياً مراجعة قانون المساعدة القانونية، وقد وسّع مشروع القانون المعدل نطاق المواضيع التي تتيح للقاصرين تلقي المساعدة القانونية أي كلّ من يقل عمره عن 18 سنة من ضحايا الجرائم التي تمس بالحرية الجنسية والحصانة الجنسية للشخص، وضحايا العنف العائلي، والمشتبه فيهم أو المدعى عليهم أو المتهمين الذين يعانون من إعسار مالي.

137- واتخذت الحكومة والسلطة الإدارية المركزية الحكومية المسؤولة عن التنمية الحضرية 7 إجراءات ضرورية لتنفيذ قانون إعادة التنمية الحضرية الذي يمنع الانتهاك المكرر لحق سكان منطقة الرّحل في امتلاك الأراضي واقتنائها. وكذلك، قامت وزارة الأشغال والتنمية الحضرية، بالاشتراك مع رئاسة البلدية ووكالة "جيكا" اليابانية، بإعداد المدرّبين على مسألة إعادة التنمية الحضرية بغية مدّ المقيمين في منطقة الرّحل بالمعلومات والشروح عن القوانين والإجراءات ذات الصلة.

138- ويتيح استهلال البرنامج الوطني للتعليم المفتوح المعنون "منغوليا يد واحدة"، الذي يقوم على استخدام النهوج والتكنولوجيات التربوية الحديثة، الفرصة لكل منغولي للتعلم مدى الحياة بما يتيح للناس صقل معارفهم ومهاراتهم بصورة متواصلة بفضل استخدام الإنترنت. ويشكّل البرنامج أحد الأسس التي يقوم عليها النظام الوطني للتعليم المفتوح، مشجعاً على اتباع نهج جديد للتعليم مدى الحياة ومهيئاً بيئة متكاملة لإرساء تعاون تربوي واسع. وفي إطار الجزء المعنون "أكاديمية موحدة"، الذي لا يُعد جزء أساسي من برنامج "منغوليا يد واحدة"، يُترجم معلمون متخصصون إلى اللغة المنغولية دروساً مصوّرة بالفيديو من أكاديمية كان في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بمثابة نظام التعلم المفتوح المصدر الذي يشهد أسرع نمو في العالم، وذلك من أجل استحداث نظام تعلم إلكتروني مفتوح ومكتبة للدروس المصورة بالفيديو متاحين لمعلمي وتلاميذ المدارس الثانوية. ويستطيع المعلمون والتلاميذ والأهل على حد سواء استخدام هذا المورد التعليمي المفتوح.

139- ولا يشكل المورد المفتوح لأكاديمية كان مجرّد قاعدة بيانات تخزّن المعلومات في شكل دروس مصورة بالفيديو. فهو نظام شامل للتعليم المفتوح يحتوي على مضامين ومنهجيات وأعمال تقييم. وبالتالي، تجري ترجمة النظام بأسره إلى اللغة المنغولية. واستخدام هذا النظام الشامل يتيح للمعلمين توجيه تلاميذهم لتدبير تعلّمهم، وتقييمَ جهودهم، ورصدَ عملية التعلم المستقل للتلاميذ، وأقلمة أساليب التعلم لتناسب كل تلميذ، مما يشجع على التعلم. أما من ناحية التلاميذ، فيتيح لهم النظام التعلم بالسرعة التي تناسبهم، وتحمل مسؤولية التقدم المحرز في تعلمهم وإدارة هذا التقدم، واكتساب معرفة عميقة بالصلات القائمة بين مواضيع التعلم والتخصصات، وتوفير الدعم المتبادل بين الأقران في عملية التعلم.

140- وقد جرى حتى اليوم ترجمة 513 درساً في مجال الرياضيات والتاريخ العالمي وعلم الأحياء و300 درس متاح بالفيديو في مجال الرياضيات وتكنولوجيا المعلومات وعلم الأحياء للمدارس الثانوية وتحميلها على الموقع الإلكتروني http://mn.khanacademy.org. ومن أجل تحسين تعليم الجميع الأبجدية التقليدية للغة المنغولية ودعم استخدامها، أُطلق الموقع الإلكتروني http://www.mongolbichig.mn. وتوجد على الموقع دروس متاحة بالفيديو عن الأبجدية التقليدية للغة المنغولية أعدت وفقاً للمنهجية التعليمية المتبعة في أكاديمية كان في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنشَر عليه بانتظام أخبار ومعلومات عن الأبجدية التقليدية للغة المنغولية.

141- والدروس الموفّرة بالفيديو لتعلم كتابة أحرف الأبجدية باللغة المنغولية مجانية ومتاحة لكل من يرغب في تعلم كتابة اللغة المنغولية التقليدية. ويجوز استخدام الدروس كمورد إضافي عند التعلم عن بعد وخلال حصص التدريس في صفّ وكذلك للتدرب على امتحانات الخدمة المدنية وامتحانات الدخول إلى الجامعات العامة التي يقوم بها التلاميذ المتخرجون من المدرسة الثانوية.

جيم- التوصيتان الملحوظتان (108-69 و108-70)

142- نظرت المنظمات المعنية في مسألة مدّ عوائل الأشخاص الذين جرى إعدامهم بمعلومات تهمّهم بعد رفع السرية عنها، وفي نزع صفة السرية عن المعلومات التي تحتفظ بها الدولة بشأن عقوبة الإعدام، ولكنها خلصت إلى أنه يتعذر تنفيذ هاتين التوصيتين.

ثالثاً- التحديات والمشاكل

143- ما زالت هناك حاجة إلى زيادة الوعي على جميع المستويات بالتوصيات التي قُدمت إلى حكومة منغوليا عن طريق آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات. وما يساوي ذلك أهمية ضرورة تنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ هاتين التوصيتين ومواءمتها مع السياسات والبرامج الإنمائية القطاعية والوطنية، وضمان وضع سياسة متكاملة والإشراف على تنفيذ الالتزامات التعاهدية وتقارير التنفيذ. وتعمل حكومة منغوليا، والمؤسسات المسؤولة عن المعاهدات، والآليات ذات الصلة على إنشاء قاعدة بيانات لتتبع تنفيذ التوصيات الوطنية، ويوجّه شكر خاص إلى المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتوفيره الدعم في هذا المسعى.